

خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي

"دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي"

The Characteristics of the Board of Directors and Their Impact

On Financial Performance

"An Analytical Study on the Banking Sector in the Saudi Market"

د. محمد عبدالله عامر
كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية
mammer@kfu.edu.sa

فتحي محمد صالح الجويسم*
كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية
faljwaisem@kfu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2020/03/16 تاريخ القبول: 2020/07/29 تاريخ النشر: 2020/07/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في قطاع البنوك بالسوق السعودي. حيث تم إجراء البحث على عينة من (11) بنك مسجلة في السوق السعودي خلال الفترة من عام 2016م وحتى عام 2018م. وتستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، وتحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما كانت علاقة الارتباط سالبة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة، ونسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة. وتوصي الدراسة بضرورة إلزام البنوك التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية السعودية بحوكمة الشركات، بهدف الحفاظ على أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات لضمان استمرار التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي. كما توصي بضرورة تدخل الدولة والجهات المتخصصة مثل هيئة السوق المالية السعودية بسن قوانين وتشريعات لفرض عقوبات وجزاءات على البنوك والشركات الأخرى في حالة عدم تقيدها بلوائح الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، الأداء المالي، البنوك السعودية.

Abstract: This study aimed to find out the impact of the board's characteristics on the financial performance in the banking sector in the

Saudi market. The study was conducted on a sample of 11 banks listed in the Saudi market during the period of 2016 to 2018. The study utilized the descriptive analysis, correlation analysis and multi-regression analysis. The study found a positive and statistically significant relationship between the family executive director and the return on assets and the return on equity. Further, the association between both of return on assets and return on equity with the board size, number of board meetings, proportion of independent directors and the ownership ratio of the board Chairman found to be negative. The study recommends that banks listed in the Saudi market should implement the corporate governance, in order to maintain the best corporate governance rules to ensure that governance rules continue to have a positive impact on financial performance. It also recommends that the state and specialized entities such as the Saudi Capital Market Authority (CMA) intervene by enacting laws and legislation to impose sanctions on banks and other companies if they do not comply with governance regulations.

Keywords: Corporate Governance, Board of Directors, Financial Performance, Saudi Banks.

مقدمة:

لقد حظيت الحوكمة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة بعدما شهدت بعض الشركات العديد من الانهيارات والفضائح المالية في مختلف العالم، والذي أدى إلى نشوء خسائر مالية كبيرة لشركات عالمية، وكان أبرزها شركة وورلدكوم عام 2002م (Worldcom) وفضيحة اينرون الأميركية (Enron) عام 2001م والتي كان سببها تساهل بعض المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة مما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين في الإجراءات المحاسبية (الحايك، 2016). وما تبعها بنفس العام من انهيار لشركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) إحدى أكبر خمس شركات تدقيق في العالم لارتكابها أخطاء جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة (صايح، 2018). وكذلك فضيحة شركة محمد المعجل أحد الشركات التي كانت مدرجة بالسوق السعودي، ومحاكمة مسؤوليها بسبب التلاعبات بالقوائم المالية. ويرجع كل ذلك إلى وجود الفساد المالي والإداري داخل الشركات مثل: سوء الإدارة، وضعف الرقابة، وغياب الإفصاح والشفافية، وعدم وجود مصداقية المعلومات التي تعرضها مختلف الشركات، الأمر الذي دفع المختصين إلى الاهتمام بحوكمة الشركات، والوقوف على عوامل القوة والضعف لتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.

جاءت حوكمة الشركات ووضعت القواعد والمعايير التي تساهم في تحسين الأداء، وتوفير الرقابة الفاعلة، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية لمعالجة عمليات الإصلاح الإداري والمالي من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية لتحسين الأداء الاقتصادي، والحفاظ على أموال الملاك والمساهمين (لائحة حوكمة الشركات، 2017).

لقد أهتم الباحثين بمجلس الإدارة وخصائصه، وتنوعت الاتجاهات باختلاف وجهات نظر الباحثين للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات، الذي يُمثّل عنصراً رئيسياً في أدلة الحوكمة، وكذلك عنصراً هاماً في القوانين التي تحكم عمل الشركات. كما يقوم باتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تقود أعمال الشركة، ويعمل على توليد أفكار جديدة، ووضع وجهات نظر مختلفة للوصول إلى تحسين الأداء المالي للشركة.

ولأهمية قطاع البنوك الذي يعتبر جزءاً من القطاعات المدرجة بالسوق السعودي (تداول)، وجزءاً هاماً من منظومة الاقتصاد بالمملكة الذي شهد تغيرات ملحوظة بالبيئة المالية من أجل تحسين أداء الصناعة البنكية بالسعودية. واستناداً على ذلك هدف الباحث إلى دراسة خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي في قطاع البنوك بالسوق السعودي من خلال دراسة تحليلية بواسطة مجموعة من المؤشرات المالية.

أ- مشكلة البحث:

لقد أدت الفضائح المالية والأزمات السابقة إلى انهيار أكبر الشركات العالمية، مثل شركة وورلدكوم، واينزون الأميركية وغيرها من الشركات، ونتيجة لذلك احتلت تلك الانهيارات مكاناً في تسليط الضوء بالحاجة إلى حوكمة الشركات لإيجاد الحلول الممكنة لتلك الانهيارات التي حدثت في بيئة الأسواق المحلية والعالمية، وتم إجراء العديد من الدراسات للتحقيق في العلاقة بين حوكمة الشركات والاداء المالي، مثل (خليصة وعبدالناصر، 2019 - الخداس والوشلي، 2019 - نزيهة، 2018 - الفولي، 2018 - قديري وآخرون، 2017 - Rashid Abdel Atty - Ionascu et al., 2018 - AlQudah et al., 2019 - & Pervin, 2019 et al., 2018) إلا أنه لا يزال هناك نقص في الدراسات في بيئة الاعمال السعودية التي تبحث في آثار الحوكمة على الاداء المالي بالشركات وخاصة قطاع البنوك والذي يبرر أغراض هذه الدراسة، أي أنه لا يزال هناك فجوة في الكتابات والدراسات العلمية حول العلاقة بين الحوكمة والاداء المالي على الشركات بالمملكة العربية السعودية. وبناءً على ما سبق فإن مشكلة البحث تتبلور في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك تأثير لخصائص مجلس الادارة على الأداء المالي في قطاع البنوك بالسوق السعودي؟

ويتفرع السؤال إلى الأسئلة التالية:

- هل هناك أثر لخصائص مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المالي التالية:

مؤشر معدل العائد على الأصول؟

مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية؟

ب- أهداف وأهمية ودوافع البحث:

يستهدف البحث الوصول إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي من خلال دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي، وذلك من خلال اختبار العلاقة التي تربط بين الآليات المختلفة لخصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك، وذلك للتعرف على تأثير خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالبنوك في السوق السعودي.

وتتبع أهمية البحث من مسابريته لاهتمام الباحثين والمسؤولين وأصحاب المصلحة بالبنوك بأهمية الحوكمة والأداء المالي كقضية أساسية ضمن الدراسة. كما أن الاهتمام بمختلف الظواهر التي لها أن تؤثر على مؤشرات الأداء المالي يعتبر أمراً هاماً، وبما أن خصائص مجلس الإدارة أحد آليات وقواعد الحوكمة، فإن تأثيرها على الأداء المالي قد ثبت نظرياً بالتركيز على بيئة الأعمال في ظل ما تعانيه من تراجع دورها عموماً في النهوض بالاقتصاد من جهة، وعلى مجلس الإدارة كمحرك أساسي للأداء المالي من جهة أخرى، حيث يلقي الموضوع أهمية بالغة لكونه يفتح المجال لطرح توصيات لها أن تُحسِّن من نظام حوكمة الشركات فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة، خاصةً مع تضمّنها لأهم مبادرات ومحاور الخطة الاستراتيجية للسوق المالية في برنامج الريادة المالية 2019-2021م (برنامج تطوير القطاع المالي، 2019). كما تعتبر البنوك جزء هام من نظام الاقتصاد السعودي، والذي شهد تغيرات ملحوظة في البيئة المالية من أجل تحسين أداء الصناعة البنكية بالسعودية وذلك ووفقاً لرؤية 2030م.

كما يُعد من أهم دوافع هذا البحث محاولة تضيق الفجوة في هذا المجال، وإيجاد أثر تلك العلاقة محل الدراسة في بيئة الأعمال السعودية. وبناءً على ما سبق يتميز هذا البحث في استخدام أحدث البيانات لآخر ثلاث سنوات لقلّة الأوراق العلمية التي بحثت بتلك الفترة. والتعرف على وضع البنوك وأدائها المالي بعد صدور إعلان الحوكمة الخاص بتحقيق رؤية المملكة 2030م.

أولاً. الجوانب النظرية للدراسة:

لقد حظيت الحوكمة بالاهتمام العالمي والتي فرضت نفسها على أعمال الشركات والمنظمات الدولية، لما شهده العالم بالماضي من أزمات مالية واقتصادية وما تبعها من تلاعبات وفضائح مالية للعديد من الشركات، فجاءت نتيجةً للرغبة في تقليل المخاطر وتقادي تلك الانهيارات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وهذا تحققه في عصرنا الحالي من إضفاء الثقة والشفافية والمصادقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وإيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات الإدارية والتنظيمية والرقابية والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات.

وانطلاقاً من هذا الصدد سوف نتطرق في هذا القسم إلى مفهوم حوكمة الشركات، مع تسليط الضوء على أهميتها وخصائصها وأهدافها، وبعد ذلك نظرة عامة على علاقة مجلس الإدارة بحوكمة الشركات، وأثر خصائصه على الاداء المالي، ومن ثم سوف نستعرض الدراسات السابقة التي تمحورت حول تلك الخصائص.

1. مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها، وخصائصها، وأهدافها:

1.1. مفهوم حوكمة الشركات: تتعدد مفاهيم الحوكمة بين كافة المحللين والاقتصاديين والقانونيين وذلك لارتباطه بالعديد من الجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات مما يؤثر على الاقتصاديات والمجتمع ككل. لذا سوف نتناول مفهوم الحوكمة بالنظر إلى بعض الجوانب الهامة وهي:

1.1.1 المفهوم الاقتصادي للحوكمة: الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركات من خلال أسواق المال، في تحقيق قدر من الطمأنينة لضمان حصولهم على العائد لاستثماراتهم.

2.1.1 المفهوم القانوني للحوكمة: التأكد من الالتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الاطراف المعنية في الشركة، وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الاطراف بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتقوم بالتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة.

3.1.1 المفهوم الاجتماعي للحوكمة: يتسع مفهومها ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الاطراف المختلفة، ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعها، حيث يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج وتقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام، ويؤثر نشاطها على رفاهية

الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع، فهي من منظور مجتمعي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمعات.

- كما تعددت تعاريف حوكمة الشركات طبقاً لما جاء في المقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات والمنظمات الذين اعتبروا بأن الحوكمة تعني إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية (الصغير، 2019).
كما عُرِفَت حوكمة الشركات على أنها مجموعه من العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من أصحاب المصالح وذلك من أجل المراقبة والإشراف على المخاطر للتأكد من كفاءة إنجاز الأهداف من خلال أداء الحوكمة فيها. كما عرفت الحوكمة بأنها الطرق والأساليب التي تدار بها المصارف تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارات العليا، والتي تقوم بدورها في تحديد أهداف تلك المصارف وطريقة حماية مصالح حملة الأسهم مع الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة لتحقيق حماية مصالح المودعين (الجدلي وعبيد، 2019).

2.1. أهمية حوكمة الشركات: أشارت (هيئة السوق المالية) في كتيب نشرته على موقعها الإلكتروني إلى أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة أهمها ما يلي:

- تساهم برفع مستوى كفاءة الاقتصاد لأهميتها في استقرار الأسواق المالية، ورفع مستوى الشفافية، وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، وتقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.
- تساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة لتحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة، وبالتالي تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر. كما أنها تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.
- حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وكذلك تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية، والحد من حالات تضارب المصالح، كما تُفَعِّل دور المساهمين بالمشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.
- بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، وتعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

3.1. خصائص حوكمة الشركات: أشار (الالمعي، 2018) إلى أبرز خصائص حوكمة الشركات وهي:

- الانضباط: الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: تشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.
- العدالة: وجوب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية: وجود مسؤولية أمام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- المسؤولية المجتمعية: النظر إلى الشركة كمواطن جديد

4.1. أهداف حوكمة الشركات: في لائحة حوكمة الشركات 2019 الصادرة عن هيئة سوق المال فإن اللائحة تهدف إلى ما يلي:

- تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم.
- بيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما.
- تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركة.
- تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية وتعاملاتها وبيئة الأعمال وتعزيز الإفصاح فيها.
- توفير أدوات فعالة ومتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة في الشركة.
- وضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح ومراعاة حقوقهم.
- زيادة كفاءة الإشراف على الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لذلك.
- توعية الشركات بمفهوم السلوك المهني وحثها على تبنيه وتطويره بما يلائم طبيعتها.

2. نظرة عامة على علاقة مجلس الإدارة بحوكمة الشركات، وأثر خصائصه على الأداء المالي:

يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا بالشركة، والممثل القانوني لمصالح رأس المال العامل، والمسؤول عن رعاية جميع مصالح المساهمين. كما أنه يتولى إدارة الشركة بناءً على تفويض من الجمعية العمومية، ويعمل على تحقيق الصالح العام. إن مجلس الإدارة يلعب دوراً رئيسياً لكونه آلية داخلية هامة ضمن حوكمة الشركات، وتعتمد فعاليته على وجود العوامل المرتبطة بخصائصه، والمتمثلة في

حجم المجلس، واستقلالية أعضائه، وعدد اجتماعاته، ونسبة الملكية بأسهم الشركة، ووجود أحد أعضائه من العائلة المالكة.

ومن خلال تلك الخصائص يأتي دورها لتوضّح أثرها على الأداء المالي الذي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز ونجاح خطط وأهداف الشركة ليعبر عن أدائها، وكذلك يعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، حيث أنه مهما كان متاحاً من موارد مختلفة بأنواعها لدى الشركة فلا يمكن استغلالها الا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة التعرف على نتائج تحقيقها الا عن طريق تقييم أدائها المالي للشركة.

وفي ظل المساعي الحثيثة التي تُبذل في جميع الاتجاهات في سبيل تحسين الأداء المالي للشركات والمنظومة الاقتصادية، وانسجاماً مع مضامين رؤية المملكة العربية السعودية 2030، فإن المستهدف هو إحداث نقلة نوعية للأداء المالي بالشركات من خلال الالتزام بتحقيق أعلى مستويات الحوكمة في ممارساتها للوصول إلى تحسين وتطوير الأداء المالي بالبنوك السعودية بشكل خاص والشركات بشكل عام.

ثانياً. الدراسات السابقة وبناء فرضيات البحث:

1. الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (خليصة وعبدالنصر-2019م) إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ذات الأسهم الجزائية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، اجتماعات مجلس الإدارة، أقدمية المدير التنفيذي) على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، مما يثبت أن الأداء المالي لتلك الشركات يتأثر بعوامل أخرى أكثر من تأثره بهذه الخصائص.

بينما دراسة (الصغير-2019م) فقد هدفت إلى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي تطبيقاً على مؤسسة نפטال وحدة (GPL أم البواقي). وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في مؤسسة نפטال وحدة (GPL أم البواقي).

أما دراسة عبدالحليم (2019)، فقد هدفت إلى استكشاف أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السعودية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير المراجع

الخارجي وجودة التقارير المالية، كما كانت علاقة الارتباط سالبة بين معدل العائد على الأصول وجودة حوكمة الشركات، ونوع مكتب المراجعة وبين جودة التقارير المالية. بينما لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية وحجم الشركة ونوع النشاط على جودة التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة (مباركي-2018م) إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للمؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والأداء المالي للمؤسسات الفرنسية، وعدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته على الأداء المالي للمؤسسات الفرنسية.

أما دراسة (الألمعي-2018م) فقد هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية كدراسة تطبيقية على قطاع التأمين. وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة لها تأثير على العائد المالي لشركات التأمين بالمملكة العربية السعودية، حيث كان لمتغيرات البحث المستقلة (حجم مجلس الإدارة وتركيبته، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة، عدد أعضاء لجنة المراجعة) تأثيراً على المتغير التابع (العائد المالي لشركات التأمين).

بينما دراسة (العامري-2018م) هدفت إلى بناء نموذج مفاهيمي يتناول هيكل الملكية كعامل وسيط يؤثر على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي، وفحصه بالتطبيق على جميع المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين لأداء المالي للمصارف محل الدراسة، كما أن تركيز الملكية أثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما ملكية الأفراد فقد أثرت بشكل سلبي على مؤشري الأداء المالي المستخدمين.

أما دراسة (الفولي-2018م) فقد هدفت إلى استكشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط غير معنوي بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح في البيئة المصرية.

كما استهدفت دراسة (Rizwan et al.,2020) إلى إجراء تحقيقاً مركزاً لاستكشاف كيفية تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين إدارة الشركات والأداء المالي للشركات. وتوصلت النتائج إلى أن وجود مديرات في مجلس الإدارة يرتبط بتحسين أداء الشركات، وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات

تخفف من هذه العلاقة، مما يشير إلى أن تقاسم اتخاذ القرارات الاستراتيجية مع عضوات مجلس الإدارة كشف عن وجود علاقة أفضل بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات. وتوصلت النتائج إلى أن المستثمرين من المؤسسات الأجنبية أثروا بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركات، وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تخفف من العلاقة بين المساهمين المؤسسيين الأجانب والأداء المالي للشركة.

بينما دراسة (Rashid & Pervin,2019) هدفت إلى البحث في أثر خصائص مجلس الإدارة التي يمثلها (حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، ونسبة المديرات) على كل من العائد على الأصول وأداء المؤسسات المصرفية المدرجة في بنغلاديش القائم على السوق (نسبة توبين Q). وتوصلت النتائج إلى أن هناك تأثيراً ضئيلاً لخصائص مجالس الإدارة على الأداء المحاسبي للمصارف. ولسوء الحظ، تظهر النتيجة ارتباطاً عكسياً بين العائد على الأصول ROA ونسبة توبين Q Tobin مما يشير إلى أن العائد على الأصول والقائم على السوق لا يسيران في نفس الاتجاه.

أما دراسة (AlQudah et al.,2019) فقد هدفت إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك الأردنية. وتوصلت النتائج إلى أن المتغير الوحيد الذي له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي هو حجم المجلس. وأن الأعضاء الأجانب حجر عثرة في طريق تحسين الأداء بشكل إيجابي. كما أن اجتماعات المجلس واستقلاله يرتبطان ارتباطاً لا يستهان به بعائد الأصول.

بينما دراسة (Abdel Atty et al.,2018) فقد هدفت إلى دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات بمصر. وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة كبيرة بين الرئيس التنفيذي والأداء المالي للشركة. كما وجد أن هناك علاقة كبيرة بين حجم المجلس والأداء المالي للشركة، وأن المجالس الأكبر حجماً أكثر فعالية في رصد التقارير المالية. ووجد أيضاً أن هناك علاقة كبيرة بين اجتماعات المجلس والأداء المالي للشركة، وهذا يعني أن اجتماع مجلس الإدارة ليس له أي تأثير على أداء الشركة، كما أنه لا توجد علاقة كبيرة بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والأداء المالي للشركة.

أما دراسة (Martín & Herrero,2018) فقد هدفت إلى تحليل هيكل مجالس الإدارة وتأثيرها على أداء الأعمال. وتوصلت النتائج إلى أن أداء المهام الاستشارية ومهام الرصد عاملان يحددان تكوين المجالس فيما يتعلق بأداء الشركة، وأن هناك علاقة سلبية مع استقلالية المجالس.

2. التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

وجود تعارضاً واضحاً في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي (الالمعي، 2018)، (AlQudah et al., 2019)، ولكل رأي حجته ومبرراته، مما يتطلب عناية خاصة عند دراستها وتناولها. كما أن الدراسات السابقة كان تركيزها قليل على قطاع البنوك، وهذا يعزز أهمية الدراسة الحالية.

3. بناء فروض البحث:

في ضوء الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وتحقيقاً لأهداف الدراسة يمكن صياغة واختبار فرضيتين، تعالج كل فرضية خاصية من خصائص مجلس الإدارة، لقياس أثرها على الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

بنيت فرضيات البحث من خلال المشكلة والاهداف التي حددها الباحث، وتم صياغتها كالتالي:

- توجد علاقة بين عدد الأعضاء في مجلس الإدارة وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- توجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة في سنة مالية وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- توجد علاقة بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة للشركة وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- توجد علاقة بين نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة (5%) فأكثر وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ثالثاً. منهجية البحث وبناء النموذج:

1. أدوات تحليل البيانات:

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، وتحليل الانحدار المتعدد، من خلال إجراء نموذج الانحدار لدراسة كل من الارتباطات الخطية وغير الخطية لكل من مجموعات الدراسة، واستخلاص النتائج بواسطة الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي (JASP).

2. متغيرات ونموذج الدراسة:

تم تحديد خمسة متغيرات لخصائص مجلس الادارة (كمتغيرات مستقلة) لمعرفة أثرها على الأداء المالي (كمتغير تابع) بقطاع البنوك في السوق السعودي، وسيتم اتباع تحليل الانحدار المتعدد وفق النموذج التالي:

تستخدم هذه الدراسة بيانات بابل Panel، وهي تجميع بين البيانات المقطعية Cross-Sectional وبيانات السلاسل الزمنية Time Series، حيث استخدمت بيانات سنوية تغطي فترات متتالية للدراسة 2016-2017-2018 وعلى مستوى قطاع البنوك في آن واحد. من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر خصائص مجلس الادارة على الأداء المالي على قطاع البنوك بالسوق السعودي، حيث يعبر المتغير التابع عن الأداء المالي لقطاع البنوك والذي تم قياسه بمتغيرين (العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE)، أما المتغيرات المستقلة فهي: عدد الأعضاء في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، المدير التنفيذي من العائلة المالكة للشركة، نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة، أما المتغيرات الضابطة فهي: حجم الشركة، نسبة المديونية، عمر الشركة.

نظراً لاعتماد متغيرين لقياس الأداء المالي العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE فإنه سيتم تقدير نموذجي انحدار متعدد Multiple Regression Model وفق الشكل التالي:

النموذج الأول (محددات العائد على الأصول):

$$ROA = \alpha + \beta_1 BSIZE + \beta_2 BIND + \beta_3 BMEET + \beta_4 FAMCEO + \beta_5 CHAIRSHARE + \beta_9 FSIZE + \beta_{10} LEV + \beta_{11} AGE + \varepsilon$$

النموذج الثاني (محددات العائد على حقوق الملكية):

$$ROE = \alpha + \beta_1 BSIZE + \beta_2 BIND + \beta_3 BMEET + \beta_4 FAMCEO + \beta_5 CHAIRSHARE + \beta_9 FSIZE + \beta_{10} LEV + \beta_{11} AGE + \varepsilon$$

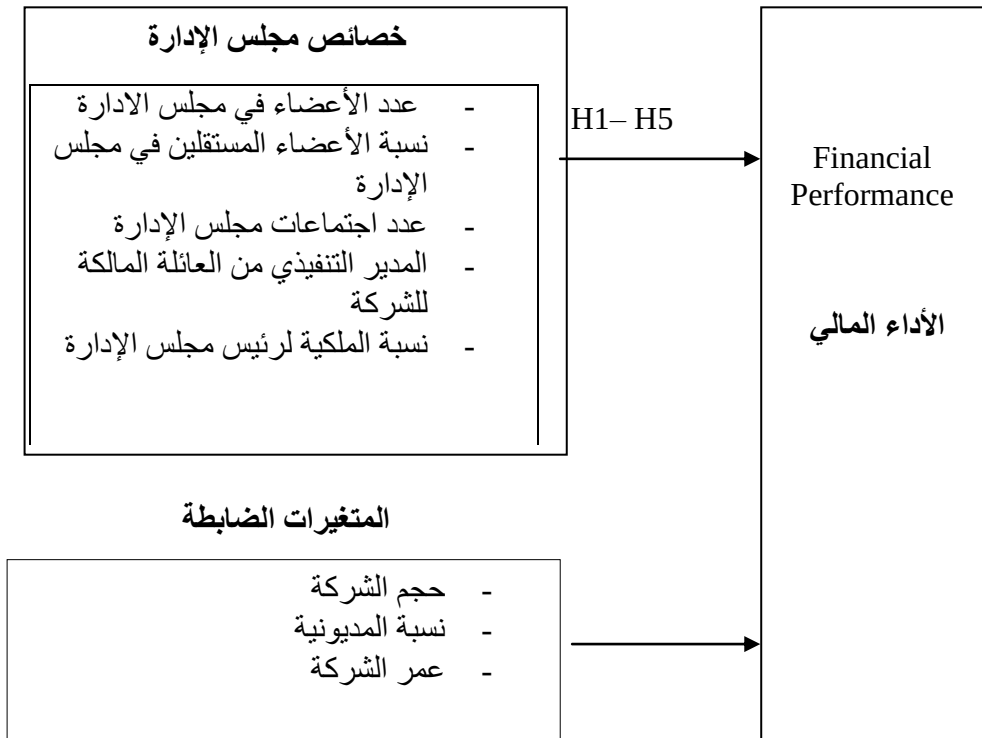
حيث أن:

ROA = معدل العائد على الأصول

ROE = معدل العائد على حقوق الملكية

$\alpha 0$	=	the intercept of the model
BSIZE	=	عدد الأعضاء في مجلس الإدارة
BIND	=	نسبة الأعضاء المستقلين من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة
BMEET	=	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في سنة مالية
FAMCEO	=	1 في حالة ما إذا كان المدير التنفيذي من العائلة المالكة للشركة او صفر
CHAIRSHARE	=	نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة (5%) وأكثر
FSIZE	=	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول
LEV	=	نسبة اجمالي الديون لأجمالي الأصول
AGE	=	اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة
E	=	error terms

الشكل (1): إطار الدراسة
المتغير التابع المتغيرات المستقلة



رابعاً. الجوانب التطبيقية للدراسة:

1. مجتمع الدراسة التطبيقية وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع البنوك بالسوق السعودي، والبالغ عددها (11) بنك، أخذين سلسلة زمنية للسنوات الثلاثة (2016-2017-2018)، والجدول التالي يوضح البنوك محل الدراسة.

جدول رقم (1): قطاع البنوك بالسوق السعودي محل الدراسة

م	اسم الشركة	كود الشركة
1.	بنك الرياض	1010
2.	بنك الجزيرة	1020
3.	البنك السعودي للاستثمار	1030
4.	البنك السعودي الفرنسي	1050
5.	البنك السعودي البريطاني	1060
6.	البنك العربي الوطني	1080
7.	مجموعة سامبا المالية	1090
8.	مصرف الراجحي	1120
9.	بنك البلاد	1140
10.	مصرف الإنماء	1150
11.	البنك الأهلي التجاري	1180

المصدر: تقارير مجلس الإدارة للبنوك المعنية

2. مصادر الحصول على البيانات:

تستخدم هذه الدراسة جمع البيانات الخاصة بالدراسات التطبيقية على القوائم المالية والايضاحات المتممة، وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الالكترونية، وكذلك موقع هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tadawal.com.sa

خامسا. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرض:

استخدم الباحث أساليب التحليل الإحصائي التي تتفق مع مضمون البحث، وشكل الفرضيات المتعددة، ونوع البيانات المستخدمة للفترة من (2016-2018)، وذلك من أجل إثبات أو رفض فرضيات البحث. حيث سنبداً بالتحليل الوصفي، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، ومن ثم سنقوم باختبار وتحليل فرضيات البحث وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.

1. أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

1.1- التحليل الوصفي (Descriptive Statistics): يعرض الجدول الآتي رقم (2) نتائج التحليل الوصفي لقيم المتغيرات في النموذج الذي تم اعتماده لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث.

Table 2 : Descriptive Statistics

جدول (2) التحليل الوصفي

Variables	Mean	Std.	Skewness	Kurtosis	Minimum	Maximum
ROE	0.123	0.028	0.998	1.686	0.078	0.212
ROA	0.019	0.004	0.440	-0.455	0.011	0.028
BSIZE	9.758	0.751	0.440	-1.060	9.000	11.000
BIND	0.423	0.092	1.169	0.877	0.330	0.670
BMEET	5.879	1.516	0.160	-1.134	4.000	9.000
FAMCEO	0.091	0.292	2.983	7.343	0.000	1.000
CHAIRSHARE	0.012	0.021	1.718	1.807	0.000	0.066
FSIZE	8.215	0.264	-0.120	-0.857	7.732	8.656
LEV	0.844	0.022	0.120	-0.647	0.804	0.894
AGE	1.545	0.249	-1.228	0.376	1.000	1.806

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (JASP)

وانطلاقاً من هذه النتائج يمكن تحديد المتوسط لعموم المتغيرات، على النحو الآتي:

تشير البيانات بجدول رقم (2) أعلاه عن مؤشرات الأداء المالي، حيث أن المتوسط للعائد على حقوق الملكية بلغ (0.123)، بينما المتوسط لمعدل العائد على الأصول يساوي (0.019). كما بلغ الحد الأدنى للعائد على حقوق الملكية (0.078)، بينما الحد الأقصى للعائد على حقوق الملكية يساوي (0.212). وبلغ الحد الأدنى للعائد على الأصول (0.011)، بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل العائد على الأصول (0.028). ويعكس ذلك بوجود تباين بمستوى الأداء المالي بين البنوك محل البحث. وتعتبر نتائج هذه الدراسة أعلى مما توصلت إليه دراسة (الخداش والوشلي، 2019) فيما يتعلق بمتوسط العائد على حقوق الملكية، ومتوسط العائد على الأصول.

كما أن المتوسط للمتغيرات المستقلة والضابطة، والتي تتضمن حجم مجلس الإدارة BSIZE (9.758). وتعتبر هذه النسبة أعلى مما توصلت إليه دراسة (خليصة وعبدالنصر، 2019). كما بلغ نسبة الأعضاء المستقلين من إجمالي مجلس الإدارة BIND (0.423). وتعتبر هذه النسبة أعلى مما توصلت إليه دراسة (AlQudah et al., 2019). وبلغ اجتماعات مجلس الإدارة BMEET (5.879). وتعتبر هذه النسبة أعلى مما توصلت إليه دراسة (الأمعي، 2018)، كما بلغ المدير التنفيذي من العائلة المالكة FAMCEO (0.091)، وملكية رئيس مجلس الإدارة CHAIRSHARE (0.012)، وحجم الشركة FSIZE (8.215)، والرفع المالي LEV (0.844)، وعمر الشركة AGE (1.545).

كما بلغ الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه المتغيرات (9.000، 11.000) و(0.330، 0.670) و(4.000، 9.000) و(0.000، 1.000) و(0.000، 0.066) و(7.732، 8.656) و(0.804، 0.894) و(1.000، 1.806) على التوالي، ويعكس ذلك وجود تباين في مستوى هذه المتغيرات بين البنوك محل البحث.

أما فيما يتعلق بتحليل التوزيع الطبيعي فوفقاً للدراسات السابقة مثل (Kline, 2011) يجب ألا تتجاوز قيم الالتواء (+3 إلى -3)، ويجب ألا تتجاوز قيم التفرطح (+10 إلى -10). ومن خلال الجدول رقم (2) نجد أن القيم الإحصائية للالتواء والتفرطح لبيانات هذه الدراسة تقع ضمن المستوى المقبول. وعليه يمكن القول إن البيانات تحقق شرط التوزيع الطبيعي.

2.1- تحليل الارتباط بين المتغيرات (Correlation Coefficients of Variables):

تشير مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بالجدول التالي رقم (3) كما هو موضح حسب مايلي:

جدول رقم (3) معاملات الارتباط (Pearson) Correlation Coefficients of
Variables

Variables	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
(1) ROE	0.0000									
(2)ROA	0.801***	0.0000								
(3) BSIZE	0.400**	0.259	0.0000							
(4) BMEET	0.280	0.270	0.001	0.0000						
(5) BIND	-0.228	0.031	0.128	-0.321*	0.0000					
(6) FAMCEO	0.617***	0.533**	0.531**	0.238	0.105	0.0000				
(7) CHARSHARE	-0.248	-0.152	-0.313*	-0.067	0.434**	0.115	0.0000			
(8) FSIZE	0.638***	0.771***	0.103	0.311*	0.028	0.399**	-0.222	0.0000		
(9) LEV	0.233	-0.384**	0.188	-0.029	-0.464***	0.088	-0.184	-0.315*	0.0000	
(10) AGE	0.357**	0.374**	-0.075	0.229	-0.357**	0.301*	-0.467***	0.654***	-0.024***	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (JASP)

من نتائج تحليل الارتباط بالجدول رقم (3) أعلاه يتضح وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05) بين كل من العائد على حقوق الملكية وبين كل من المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي من العائلة المالكة). وهذا يوفر دعم مبدئي للفرضية الأولى والرابعة. بالإضافة إلى أن المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، وعمر الشركة) ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05). كما نجد أن علاقة الارتباط بين كل من العائد على حقوق الملكية وبين كل من (اجتماعات المجلس، والأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة، وملكية رئيس مجلس الإدارة والرفع المالي)، سالبة وليست ذات دلالة إحصائية معنوية.

كذلك من نتائج تحليل الارتباط بالجدول رقم (3) أعلاه يتضح وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05) بين العائد على الأصول وبين المتغير المستقل (المدير التنفيذي من العائلة المالكة). وهذا يوفر دعم مبدئي للفرضية الرابعة. بالإضافة إلى أن المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، والرفع المالي، وعمر الشركة) ذات دلالة إحصائية معنوية.

كما نجد أن علاقة الارتباط بين كل من العائد على الأصول وبين كل من (حجم مجلس الإدارة، وحجم اجتماعات المجلس، والأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة، وملكية رئيس مجلس الإدارة)، سالبة وليست ذات دلالة إحصائية معنوية. أما فيما يتعلق باختبار التعددية الخطية بين المتغيرات في هذه الدراسة، فنجد في جدول رقم (3) لمعامل الارتباط، دليلاً على عدم وجود تعددية خطية بين المتغيرات حيث لا يرتبط أي من المتغيرات فوق (0.80)، فقيم الارتباط لجميع المتغيرات أقل من (0.80).

3.1 - تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي، استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. يشير الجدولين التاليين إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج العائد على حقوق الملكية بالجدول رقم (4)، وكذلك لنموذج العائد على الأصول بالجدول رقم (5) كما هو موضح حسب مايلي:

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (العائد على حقوق الملكية ROE)

Table 4: Multiple Regression

$$ROE_{it} = \alpha + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIND_{it} + \beta_3 BMEET_{it} + \beta_4 FAMCEO_{it} + \beta_5 CHAIRSHARE_{it} + \beta_9 FSIZE_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \beta_{11} AGE_{it} + \varepsilon$$

Variables	Coef.	t-stat	Sig
BSIZE	-0.006	-1.057	0.301
BIND	-0.091	-2.261	0.033**
MEET	-0.002	-0.998	0.328
FAMCEO	0.059	3.708	0.001***
CHAIRSHARE	-0.401	-1.863	0.075*
FSIZE	0.096	6.503	0.001***
LEV	0.366	2.521	0.019**
AGE	-0.073	-3.665	0.001***
Constant	-0.752	-3.738	0.001***
Number of observations			33
Number of companies			11
Time periods			3
R ² (%)			82.7
Adjusted R ² (%)			76.9
F value			14.344***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (JASP)

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (العائد على حقوق الملكية ROA)

Table 5: Multiple Regression

$$ROA_{it} = \alpha + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIND_{it} + \beta_3 BMEET_{it} + \beta_4 FAMCEO_{it} + \beta_5 CHAIRSHARE_{it} + \beta_9 FSIZE_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \beta_{11} AGE_{it} + \varepsilon$$

Variables	Coef.	t-stat	Sig
BSIZE	-0.001	-1.158	0.258
BIND	-0.015	-2.415	0.024**
MEET	-3.601e-4	-1.189	0.246
FAMCEO	0.010	3.822	0.001***
CHAIRSHARE	-0.069	-2.015	0.055*
FSIZE	0.013	5.525	0.001***
LEV	-0.078	-3.398	0.002***
AGE	-0.010	-3.313	0.003***
Constant	0.014	0.438	0.665
Number of observations			33
Number of companies			11
Time periods			3
R ² (%)			82.1
Adjusted R ² (%)			76.1
F value			13.767***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (JASP)

يظهر لنا الجدول رقم (4) أعلاه نتائج تحليل معامل التحديد R² حيث تبين أن قيمته تساوي (82.7%) مما يدل على أن هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، قد تم تفسيرها من قبل التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة.

كما يظهر الجدول نتائج اختبار تحليل التباين للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة. حيث تشير النتائج إلى أن قيمة (P-الاحتمال) البالغة (0.001) وهذا يدل على معنوية النموذج وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة.

كذلك بملاحظة قيم المعنوية للمتغيرات المستقلة يتضح مايلي:

- وجود علاقة سالبة بين حجم مجلس الإدارة BSIZE ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية حيث أن (P value=0.301)، وعليه ليس له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تقول بوجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل (مباركي، 2018)، (خليصة وعبدالناصر، 2019).

- وجود علاقة سالبة بين نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة BIND ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وأن العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($P \text{ value} < 0.05$)، وبالتالي فإن BIND له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وهذا يدعم الفرضية الثانية التي تقول أنه توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية. وهذه النتيجة تتعارض مع دراسات سابقة مثل (خليصة وعبدالناصر، 2019)، (Abdel Atty et al., 2018).

- وجود علاقة سالبة بين اجتماعات مجلس الإدارة BMEET ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية حيث أن ($P \text{ value} = 0.328$)، وعليه ليس له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تقول يوجد علاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل (مباركي، 2018)، (خليصة وعبدالناصر، 2019).

- وجود علاقة موجبة بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة FAMCEO ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وأن العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($P \text{ value} < 0.01$)، وبالتالي فإن FAMCEO له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وهذا يدعم الفرضية الرابعة التي تقول أنه توجد علاقة بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

- وجود علاقة سالبة بين نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة CHAIRSHARE ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وأن العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى ($P \text{ value} < 0.10$)، وعليه له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الخامسة التي تقول يوجد علاقة بين نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فكما نلاحظ من الجدول (4) فإن حجم الشركة ونسبة المديونية لهما علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية مع الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية. أما بالنسبة لعمر الشركة فله علاقة سالبة بالأداء المالي وذات دلالة إحصائية.

ويظهر لنا الجدول رقم (5) أعلاه نتائج عند تحليل معامل التحديد R^2 ، حيث تبين أن قيمته تساوي (82.1%) مما يدل على أن هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع العائد على الأصول، قد تم تفسيرها من قبل التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة. كما يظهر الجدول نتائج اختبار تحليل التباين للمتغير التابع العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة. حيث تشير النتائج إلى أن قيمة (الاحتمال-P) البالغة (0.001) وهذا يدل على معنوية النموذج وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة.

كذلك بملاحظة قيم المعنوية للمتغيرات المستقلة يتضح مايلي:

- وجود علاقة سالبة بين حجم مجلس الإدارة BSIZE ومعدل العائد على الأصول ROA، إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية حيث أن (P value=0.258)، وعليه ليس له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تقول يوجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل (مباركي، 2018)، (خليصة وعبدالناصر، 2019).

- وجود علاقة سالبة بين نسبة الأعضاء المستقلين BIND من مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول ROA، وأن العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (P value<0.05)، وبالتالي فإن BIND له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على الأصول، وهذا يدعم الفرضية الثانية التي تقول أنه توجد علاقة بين نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة والمتغير التابع العائد على الأصول. وهذه النتيجة تتعارض مع دراسات سابقة مثل (خليصة وعبدالناصر، 2019)، (Abdel Atty et al., 2018).

- وجود علاقة سالبة بين اجتماعات مجلس الإدارة BMEET ومعدل العائد على الأصول ROA، إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية حيث أن (P value=0.246)، وعليه ليس له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تقول يوجد علاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل (مباركي، 2018)، (خليصة وعبدالناصر، 2019).

- وجود علاقة موجبة بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة FAMCEO ومعدل العائد على الأصول ROA، وأن العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (P 0.01) value<، وبالتالي فإن FAMCEO له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع

العائد على الاصول، وهذا يدعم الفرضية الرابعة التي تقول أنه توجد علاقة بين المدير التنفيذي من العائلة المالكة والمتغير التابع العائد على الاصول.

- وجود علاقة سالبة بين نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة CHAIRSHARE ومعدل العائد على الأصول ROA، ذات دلالة معنوية حيث أن (P 0.10 < value)، وعليه له تأثير في تفسير أو التنبؤ بالمتغير التابع العائد على الاصول، وبالتالي يتم قبول الفرضية الخامسة التي تقول يوجد علاقة بين نسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة ومعدل العائد على الاصول.

بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فكما نلاحظ من الجدول (5) فإن عمر الشركة ونسبة المديونية لهما علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية مع الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الاصول. اما بالنسبة لحجم الشركة فله علاقة موجبة بمعدل العائد على الاصول وذات دلالة إحصائية.

سادساً: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

1. النتائج:

- على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى أنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر ما بين مؤيد ومعارض لموضوع العلاقة بين مجلس الإدارة والأداء المالي، إلا أن الأدلة الداعمة لكل وجهة نظر قد تكون غير قاطعة، وما زال الموضوع مطروحاً للبحث العلمي ويحتاج لمزيد من البحوث. فقد خلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق عام فيما بينها، بشأن تأثير المتغيرات المستقلة حجم مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس على المتغيرات التابعة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يُشير لوجود ارتباط سلبي بين حجم مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس. ذلك بالإضافة لإمكانية تأثير كل من: حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، وعمر الشركة، على هذه العلاقة الرئيسية.

- أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق الملكية وبين كل من المتغيرات المستقلة (نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي من العائلة المالكة) وهذا يوفر دعم ويثبت الفرضية الثانية والرابعة من فرضيات الدراسة. بالإضافة

إلى إمكانية تأثير كل من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة) على هذه العلاقة الرئيسية. بينما نجد بأنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق الملكية وبين كل من (حجم مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس، ونسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة)، وهو ما يتناقض مع ما انتهت إليه بعض الدراسات السابقة، ويمكن تفسير وإرجاعه لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية.

- كذلك تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة (نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي من العائلة المالكة) وهذا يوفر دعم ويثبت الفرضية الثانية والرابعة من فرضيات الدراسة. بالإضافة إلى إمكانية تأثير كل من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة) على هذه العلاقة الرئيسية. بينما نجد بأنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على الأصول وبين كل من (حجم مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس، ونسبة الملكية لرئيس مجلس الإدارة)، وهو ما يتناقض مع ما انتهت إليه بعض الدراسات السابقة، ويمكن تفسير وإرجاعه لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية.

2. التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إلزام البنوك التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية السعودية بحوكمة الشركات بهدف الحفاظ على أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات لضمان استمرار التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

- ضرورة تدخل الدولة والجهات المتخصصة مثل هيئة السوق المالية السعودية بسنّ قوانين وتشريعات لفرض عقوبات جزاءات على الشركات في حالة عدم تقيدها بلوائح الحوكمة.

- ضرورة العمل على الاهتمام بتحسين وتطوير الاداء المالي، وذلك من خلال الجهات التشريعية والرقابية التي تكفل إصدار تقارير مالية تُجذ من حالة عدم الشفافية والافصاح وتمائل المعلومات.

- ضرورة تفعيل وتعزيز الافصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات من خلال التقارير السنوية، وذلك لمساعدة تلك الشركات للتعرف أوجه القصور في تطبيق متطلبات الحوكمة ومحاولة علاجها.

- ضرورة دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وغيرها.

- ضرورة إجراء المزيد من البحوث العلمية المرتبطة بأثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في المملكة العربية السعودية.

3. مجالات الدراسات المستقبلية المقترحة:

- يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكّل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها:
- قياس أثر وجود العنصر النسائي بمجلس الإدارة على الأداء المالي بالبنوك السعودية.
- قياس أثر وجود عضو من الاسرة الملكية بمجلس الإدارة على الأداء المالي بالبنوك السعودية.
- قياس أثر المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي بالبنوك السعودية.
- قياس أثر مستوى الأداء المالي بالبنوك – قبل وبعد - صدور إعلان الحوكمة الخاص بتحقيق رؤية المملكة 2030م.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- الخدش، حسام الدين مصطفى، والوشلي، عبدالرحمن خالد حسين، (2019)، تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان: حالة البنوك وشركات التأمين، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، المجلد 15، العدد الرابع.
- خليصة، مجيلي، وعبدالنصر، روابحي (2019)، أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات ذات الأسهم الجزائرية -دراسة تطبيقية، *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر*.
- الصغير، بغو محمد، (2019)، أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير في المحاسبة، *كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي*.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود (2019)، أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السعودية، *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (12)، العدد (2)، ص ص 485-544*، (رجب 1440هـ/مارس 2019م).
- الجدلي، غادة عثمان، وعبيد، رابوية رضا، (2019)، أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد الثالث، العدد الثامن، أغسطس 2018م*.
- هيئة السوق المالية، (2019)، *الخطة الاستراتيجية للسوق المالية: برنامج الريادة المالية، 2019-2021م، المملكة العربية السعودية*.
- مباركي، نزيهة، (2018)، أثر خصائص مجلس الادارة على الأداء المالي في المؤسسة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40)، *رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي*.
- الألمعي، علي فايع المزاح، (2018)، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، كلية ابن رشد، أبها، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع عشر، المجلد الثاني، نوفمبر 2018م*.
- العامري، أحمد محمد، (2018)، أثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي، *المجلة العربية للإدارة، بحث علمي منشور، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج 38، ع2، يونيو 2018م*.
- الفولي، فايقة جابر حسن، (2018)، أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، *بحث علمي منشور، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر، مج 2، ص ص 127-112*، سبتمبر 2018م.
- مسموح، بادل أمين شعيب، (2018)، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، *رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، ذوالحجة 1439هـ - أغسطس 2018م*.
- صايح، جوديت جميل خليل، (2018)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، *جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1439-2018م*.
- قديري، سعد، وآخرون، (2018)، انعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية (شركة سونلغاز-الوادي)، *رسالة ماجستير، قسم العلوم*

المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه
لخضر بالوادي، الجزائر.
الحياري، عمر يوسف عبدالله، (2017)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير
المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة
ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون
ثاني 2017م.
مجلس هيئة السوق المالية، (2017)، لائحة حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، قرار رقم 8-
16 (2017-16/5/1438هـ).
النجار، جميل حسن، وعقل، علي خليل، (2016)، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة
الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في
بورصة فلسطين، بحث علمي منشور، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، كلية العلوم
الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد الأول، العدد الرابع، أيلول
2016م.
الحايك، نهى أحمد، (2016)، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية: دراسة
حالة المديرية العامة للجمارك السورية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة
الاقتصادية السورية، سوريا، 2016م.
هيئة السوق المالية، (من دون تاريخ نشر)، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، تم الاطلاع
عليه في 2020/2/22م. رابط الموقع:

https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Ali, Rizwan, et al., (2020): Does CSR Moderate the Relationship between Corporate Governance and Chinese Firm's Financial Performance? Evidence from the Shanghai Stock Exchange (SSE) Firms. School of Electronic Commerce, Wuhan Technology and Business University, Sustainability 2020, 12, 149.
- Rashid, Mamunur, & Pervin, Rima, (2019): Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Listed Banking Institutions of Bangladesh, Department of Business administration, Stamford University Bangladesh, Volume-47, Number-01, January-February 2019.
- AlQudah, Alaa Mohammad, et al., (2019): The impact of board of director's characterization on banks performance: Evidence From Jordan. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 23, Issue 2, 2019.
- Almoneef, & Samontaray, (2019), Corporate Governance and firm performance in the Saudi banking industry, College of Business Administration, King Saud University, Saudi Arabia. Volume 14, Issue 1, 12th of February 2019.
- Yameen, Mohammad, et al., (2019), The impact of corporate governance practices on firms performance: an empirical evidence from Indian tourism sector, *Journal of International Studies*, February, 2019.
- Ionascu, Mihaela, et al., (2018): Women on Boards and Financial Performance: Evidence from a European Emerging Market, Department of Accounting and Audit, Bucharest University of Economic Studies, Romania, 19 May 2018.
- Abdel Atty, Ashraf Mohamed, et al., (2018): The Effect of Board of Directors Characteristics on Firm's Financial Performance: An Empirical Study on the Most Active Firms in the Egyptian Stock Exchange, The Arab Academy for Science and Technology & Maritime Transport, Alexandria, Egypt, Volume 5, e4993, November 30, 2018.

- Martín, & Herrero, (2018): Boards of directors: composition and effects on the performance of the firm. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Faculty of Economics, University of Valencia, Spain, VOL. 31, NO . 1, 1015–1041, 15 January 2018.
- Tan, S.S., AuYong, H.N., (2017), The Role of Women Directors on Corporate Boards in Firm Performance: A Review and Research Agenda, Faculty of Business and Finance, University Tunku Abdul Rahman, Malaysia, 4th October 2017.
- Falah, Wasim M.Y., (2017), The Effect of Corporate Governance on Financial Performance of Listed Companies in Palestine Exchange (PEX), *International Research Journal of Finance and Economics*, July, 2017.
- Yilmaz, Cahit, & Buyuklu, Ali Hakan, (2016), Impacts of Corporate Governance on firm Performance: Turkey case with a panel data analysis, *Eurasian Journal of Economics and Finance*, Turkey.
- Chepkosgei, Percy, (2013): The Influence of Board of Directors Composition on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, Master of Business, Department of Business Administration, School of Business, University of Nairobi, September 2013.
- John, Akinyomi Oladele, (2013): Impact of Board Structure on Corporate Financial Performance. Financial Studies Department, Redeemer's University, Ogun State, Nigeria,
- Ghabayen, Mohammad Ahid, (2012): Board Characteristics and Firm Performance: Case of Saudi Arabia, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, School of Accounting, University Utara Malaysia, Vol. 2, No. 2, October 28, 2012.
- Kline, R. B. (2011). Principles and practice of structural equation modeling (3rd ed). New York: The Guilford Press, Guilford press.